التجارة الخارجية ومفهومها القانوني

الباحث: علي حسين عيد

كلية الحقوق – جامعة تشرين

ملخص

يعنى البحث في هذا المقام بأهمية التجارة الخارجية التي تعد الحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على انتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

ويهدف البحث إلى بيان دور التجارة الخارجية في رفد الاقتصاد المحلي وتطويره ودعمه بالعملات الأجنبية ومعرفة اهم أساليب هذه التجارة.

وخلص البحث الى أن التجارة الخارجية جاءت استجابة لما يحدث من تبدلات بالغة في الاقتصاد الدولي و ما واجهته الدول النامية من تحديات على الصعيد الاقتصادي تتمثل بمحاولة الدول الصناعية الرأسمالية بأحكام سيطرتها على الأسواق الدولية وفرض هيمنتها على بلدان العالم النامي تحقيقا لمصالحها على حساب مصالح الشعوب الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الاقتصاد المحلي، الدول النامية، الأسواق الدولية.

Foreign Trade and its Legal Concept

ABSTRACT

The Research in this regard is concerned with the importance of foreign trade, which is the solution to the dilemma of states 'inability to achieve self-sufficiency in goods and services on their own because of their inability to produce these goods, either for reasons related to the nature of the goods or the lack of capital, technologies, or modern management in some countries to produce them at a lower cost.

The research aims to clarify the role of foreign trade in supplying, developing and supporting the local economy in foreign currencies and to know the most important methods of this trade.

The research concluded that foreign trade came in response to the extensive exchanges that occur in the international economy and the challenges that developing countries faced at the economic level represented by the attempt of the industrial capitalist countries to tighten their control over international markets and impose their hegemony on the developing world countries to achieve their interests.

Key words: Foreign Trade, Global Economy, Developing Countries, International Markets.

1-مقدمة:

لقد اتسم العقدان الأخيران من القرن العشرين بحدوث تغيرات اقتصادية عالمية أدت الى خلق المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وأكدت على عالمية السوق بحيث تزايدت حركة تصدير السلع و الخدمات و رؤوس الأموال على نحو هائل وزادت درجة التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وقد عمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات وعقد اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية التي فتحت الباب واسعا أمام كافة البلدان المتقدمة والنامية لممارسة المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ولا يمكن لأي اقتصاد مهما كانت موارده و امكانياته ان يعيش بمعزل عن العالم الخارجي فهو بحاجة الى تصريف فائض انتاجه نحو العالم الخارجي كما أنه بحاجة الى استيراد فائض إنتاج الدول الأخرى مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد ،إن اتساع نطاق التبادل الدولي من خلال اتباع سياسة الحرية الاقتصادية .

ويعد تحقيق التنمية الاقتصادية هدف تسعى لبلوغه كافة الدول النامية بسبب انخفاض معدلات الدخل والناتج القوميين وبالتالي فأنه يمكن تصور مدى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في هذه الدول وذلك من خلال ما توفره من العملات الصعبة اللازمة لتمويل الواردات الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية وتغذية ميزان المدفوعات بصفة عامة وخاصةً في الميزان التجاري.

ولكون التنمية الاقتصادية تهدف إلى رفاهية المواطن والرفع من مستوى معيشته وتقديم مختلف الخدمات العمومية مما يعني أن التجارة الخارجية تتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي يجتازها البلد ومما يتوفر عليه من مزايا مكتسبة حيث تتأثر النفقات والأسعار النسبية بين مختلف دول العالم بمدى التقدم التنموي السائد حيث تعتبر التجارة الخارجية بين البلدان متغير تابع للسياسات التنموية لمختلف البلدان ومستوى تنميتها الاقتصادية.

إن وجود علاقة ارتباط قوية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية يعكس في الواقع قوة تأثير التجارة الخارجية على مستوى النشاط الاقتصادي في هذه

البلدان ويدل أيضا على أن تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ليس ذاتياً وإنما يعتمد على عوامل خارجية.

وهو ما يجعل قدرة هذه البلدان على تحقيق التنمية تعتمد إلى حد كبير على مقدرتها في إيجاد التوازن في ميزان مدفوعاتها.

وسوريا كغيرها من الدول النامية تلعب التجارة الخارجية فيها دورا محورياً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز السوق الداخلية بالإضافة إلى مختلف الاستثمارات الخارجية التي تقدم السلع والخدمات للمواطنين هذا فضلاً عن دورها في حركة ميزان المدفوعات وذلك ما نستوضحه من خلال طرحنا لمشكلة البحث.

2- مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو أثر التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية؟

للإجابة على هذا التساؤل يمكن ان نطرح عملية الاسئلة التالية:

1- ماهي التجارة الخارجية وما مفهومها القانوني؟

2- ماهي اساليب التجارة الخارجية وكيف تمارسها الدول فيما بينها؟

3- ماهي التكتلات الاقتصادية؟

3- أهمية البحث:

يستمد هذا الموضوع اهميته من الدور المتعاظم الذي تضطلع به التجارة الخارجية في البلدان النامية بصفة عامة وخاصةً في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعمق مع التطبيق الواسع لبرامج الإصلاح الاقتصادي وما قادت إليه سياسات تحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، فالتجارة الخارجية عمدت على نقل التطور التكنولوجي وزيادة الدخل القومي وجني الأرباح نتيجة الحصول على المنتج بسعر أقل مما لو قامت الدولة بإنتاجه محلياً.

4-الفرضيات: يقوم البحث على الفرضيات التالية:

1. تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية للاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
2. المبادلات التجارية الخارجية مؤشر للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

3. يوجد دور إيجابي وإسهام ملحوظ للمبادلات التجارية الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

5- أهداف البحث: يهدف البحث إلى تقيق الأهداف الآتية:

1. التعرّف على تاريخ ونشأة التجارة الخارجية والمراحل التي مرّ بها التبادل التجاري.
2. بيان دور التجارة الخارجية في رفد الاقتصاد المحلي وتطويره ودعمه بالعملات الأجنبية.
3. معرفة اهم أساليب هذه التجارة وكيفية ممارستها بين الدول.

5-منهج البحث:

لتحقيق هذه الدراسة فإننا سنعتمد على المنهج الوصفي لملائمته طبيعة هذا الموضوع من خلال التطرّق لمختلف المراحل والتطورات في مجال التجارة الخارجية بالإضافة الى المنهج التحليلي لاستنتاج الأثار المتوقعة على اقتصاديات البلدان النامية.

6- الإطار النظري للبحث: تطورات التجارة الخارجية ومفهومها القانوني

المطلب الأول: نظرة تاريخية عن التجارة الخارجية ومفهومها

عرف العالم منذ منتصف التسعينات تسارعاً هائلاً للأحداث حيث زادت حدته في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث حدثت ثورة تكنولوجية مذهلة خاصة في مجالي الاتصالات و المواصلات وانتشرت عمليات الإنتاج بفضل تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية في كل ركن من اركان العالم، كما تسابقت التدفقات المالية الى عدد كبير من الدول النامية و عرفت التجارة أكثر فتراتها ازدهاراً ،و دعم ذلك سياسة التحرير الاقتصادي و المؤسسات الاقتصادية الدولية ، كل هذا وغيره جعل العالم أكثر ارتباطاً في التجارة و التمويل .

وبناءً على ما تقدم سنتحدث في المطلب الأول عن التطور والنشأة التاريخية للتجارة الخارجية (فرع أول) ثم نتحدث عن مفهوم التجارة الخارجية (فرع ثاني).

الفرع الأول: التطور والنشأة التاريخية للتجارة الخارجية:

برزت العلاقات الدولية الاقتصادية (سواء أكانت تبادلات دولية تجارية، إنتاج، تصدير، استيراد، استثمار، "مالية أو نقدية") كظاهرة اجتماعية اثناء تطور المجتمعات البشرية حيث اكتشف الإنسان التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل وبالتالي ظهور العلاقات

التبادلية في المجتمعات البدائية، وقد اتسع نطاق التبادلات الدولية الاقتصادية بعد اكتشاف العالم الجديد بموارده الطبيعية الضخمة.

وقد تركزت العلاقات الدولية الاقتصادية في بداياتها لدى دول اوروبا الغربية فيما بينها فكانت بريطانيا من اوائل الدول التي انتعشت فيها التجارة الدولية من استيراد وتصدير وجذب للاستثمارات ورؤوس الأموال الدولية.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد وعي الدول بأهمية التعاون الدولي وتوسيع ميدان العلاقات الدولية الاقتصادية فعُقدت الاتفاقيات التجارية والمالية التي اسهمت في تنظيم الاقتصاد الدولي وتسهيل تبادل السلع والخدمات وتسوية المدفوعات وتنمية الاستثمارات الدولية [1].

وعلى ذلك يمكننا القول إن الاهتمام في التجارة الخارجية يعود إلى ظهور المدرسة التجارية (النظرية التجارية) في قارة اوروبا التي اولت جل اهتمامها بالتجارة بصفتها من أهم مصادر الثروات الخاصة بالأمم إذ أن مصدر الدخل الأساسي للدولة يكمن في تشجيع تجارتها مع الخارج من خلال تعزيز كمية الصادرات من أجل المساهمة في زيادة تدفق النقود للدول وتوفير حماية للسوق وتخفيض التكاليف المترتبة على الأجور بهدف دعم المنافسة الخارجية.

وفي فرنسا[i] ظهرت مدرسة تجارية ارتبطت مع الانتاج الزراعي باعتبار أن الأرض هي النشاط الوحيد للإنتاج المثمر وبضرورة اقتصار دور الدولة على تحقيق الأمن وإقامة العدل وتأمين الخدمات العامة.

أما المعالجة الفكرية والدراسية الأولى لفكرة التجارة الخارجية يعود بشكل رئيسي إلى العالم الاقتصادي "ريكاردو" حيث وضع نظرية مفادها، أن: (التكاليف المترتبة على العمل هي المصدر الأساسي للتبادل الداخلي والمعتمد لاحقا على التبادل الخارجي)[2]

---

[1] [11] **د. ماهر ملندي: (2012)** القانون الدولي الاقتصادي، ماهية القانون الدولي الاقتصادي ومضمونه–مفهوم التكتلات الدولية الاقتصادية، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، ص 80 و 81.

[2] **المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (2009)** التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي الإقليمي، حسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد (31) شهر أذار ص 1 و2.

الفرع الثاني: مفهوم التجارة الخارجية:

إن النظم السياسية في الدول مهما اختلفت لا تستطيع اتباع مبدأ أو سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل تام و بشكل دائم، فهذه السياسة تتطلب أن تقوم الدولة بإنتاج مختلف احتياجاتها على الرغم من أن الظروف الاقتصادية و الجغرافية قد لا تمكنها من ذلك ، كما أن الدولة لا تستطيع أن تكون في عزلة عن الدول الأخرى، فالدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات، وإنما تستطيع الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتناسب مع بيئتها الطبيعية والاقتصادية ثم تقوم بمبادلة هذه السلع بسلع و منتجات لا يمكنها إنتاجها أو لأن تكلفة إنتاجها لديها مكلفة جداً لذلك تلجأ إلى الدول الأخرى لاستيرادها ، وهذا ما يطلق عليه الفقهاء بالأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية[3].

وتعرف التجارة الخارجية بإنها: (عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدَة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، فهي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى وتعرف بأنها تبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية، وتشكل التجارة الخارجية جزءا مهماً من اقتصاد اغلب الدول) [4].

كما تعرف التجارة الخارجية، بأنها: (المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة) [5]

كما يعرف البعض التجارة الخارجية، بأنها: (عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود والأيدي العاملة)[6].

---

[3] **د. محمود يونس: (1993)**، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ص 12.

[4] **د. حمدي عبد العظيم: (2000)**، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، ص 13.

[5] **د. رشاد العصار وآخرون: (2000): التجارة** الخارجية دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 12.

[6] **د. نداء محمد الصوص: (2008)**: التجارة الخارجية، مكتبة التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، ص 19.

ومن وجهة نظر الباحث فإنه يمكنني أن أعرّف التجارة الخارجية بأنها: (عملية تبادل سلع ومنتجات وخدمات بين الدولة والدول الأخرى سواء بين الأفراد فيما بعضهم أو بين الشركات على الصعيد الدولي بغية تحقيق منفعة متبادلة بين هذه الدول).

وعند الحديث عن التجارة الخارجية نجد أن البعض من الفقهاء الاقتصاديين ميزوا بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية من خلال الآتي [7]:

(أ)_ من حيث الحدود: التجارة الخارجية تكون ضمن حدود الدولة الجغرافية أو السياسية الواحدة في حين التجارة الخارجية تكون على الصعيد الدولي (بين دولة وأخرى).

(ب)_ من حيث العملة: تتم التجارة الخارجية بعملة واحدة، بينما التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة.

(ج)_ من حيث النظام: التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، بينما التجارة الخارجية تتم في ظل نظام واحد.

(د)_ من حيث العقبات: في التجارة الخارجية نلاحظ وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية طبعاً يمكن حلها من خلال الاتفاقيات بين الدول، أما التجارة الداخلية تشريعاتها واحدة.

(هـ)_ من حيث انتقال عناصر الإنتاج : يلاحظ في حدود الدولة الواحدة سهولة انتقال عناصر الإنتاج و تقترب عوائدها من مستوى واحد ، أما على المستوى الدولي فتوجد العديد من الحواجز التي تمنع انتقال عناصر الإنتاج ، منها الحواجز القانونية التي تُفرض كقيود على انتقال العمل و رأس المال ، أو اقتصادية كالمخاطر التي يتعرض لها رأس المال الأجنبي ، أو ثقافية كاختلاف اللغة و العادات و التقاليد ، كما تقف الحدود السياسية عائقا يمنع انسياب السلع بحرية بين الدول بشرط الموافقة المسبقة مما يؤدي إلى اختلاف عوائد الإنتاج من دولة لأخرى ويؤثر في تكاليف إنتاج السلع ومستويات الأجور بين الدول المختلفة على عكس التجارة الداخلية التي يسهل معها انتقال لعناصر الإنتاج وبالتالي اتجاه عوائد عناصر الإنتاج إلى التساوي داخل الدولة [8]

[7] **د. حمدي عبد العظيم:** اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 14.

[8] **د. سعيد أحسن: (2020)**، تقنيات التجارة الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التيسير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة (2)، ص 7.

(و) طرق التمويل: تختلف طرق وأساليب تمويل التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأساليبها

برزت التجارة الخارجية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل. وبالتالي التجارة الخارجية دوراً هاماً في هذا المطلب من خلال الحديث عن أهمية التجارة الخارجية (فرع أول) ثم نتحدث عن أساليب التجارة الخارجية (فرع ثاني).

الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية تعد نواة لكل اقتصاد في العالم لأنها مؤشر جوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، كما أنها تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض مما يساعد في توسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتبرز أهمية التجارة الخارجية من خلال النقاط التالية:

(أ)_ الاستغلال الأفضل للموارد:

فعندما تنتج الدولة عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتوفرة لديها بطريقة أقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج سلعة معينة تتخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع التي تنتجها الدول الأخرى [9]

(ب)– دعم الاقتصاد الوطني:

من خلال توفير ما يحتاج له الاقتصاد من سلع وخدمات غير متوفرة محلياً وذلك عن طريق الاستيراد، وبالمقابل تتخلص الدولة من الفائض المتوفر لديها من السلع والمنتجات من خلال التشجيع على التصدير مما يؤثر إيجاباً على الأسواق المادية السلعية (إنتاج ودخل وعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق نقود وصرف أجنبي) [10].[ii]

[9] **د. نداء محمد الصوص:** التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص11.

[10] **طالب محمد عوض: (1995)**، التجارة الدولية_ نظريات وسياسات، نشر يدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ص14.

(ج)- تطوير الإنتاج: من خلال نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة [11] .

(د)- تشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

(و)- تشجيع المنافسة بين الدول: إن التجارة الخارجية تؤدي لتشجيع المنافسة بشكل فعال بين المنتجين مما يساهم في خفض الاحتكار بالنسبة للسلع عبر توفيرها وأيضاً كلما زادت المنافسة كلما زاد العمل على توفير السلعة بجودة كبيرة وبتكلفة قليلة وبسعر أقل [12].[iii]

ومما تقدم نجد أن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة جداً للدول لا يمكننا أن نحصيها فكل دولة تتميز بصفات لا تتصف بها الدولة الأخرى وهذا ما أدى لتنوع الإنتاج وزيادة التنافسية في الأسواق الدولية مما زاد في أرصدة الدولة من عملات أجنبية إضافة إلى ربط الدول المختلفة مع بعضها البعض وتصريف الفائض من الإنتاج المحلي وجني أرباح كبيرة تنعكس على الدولة وتزيد من تطوير انتاجها وخدماتها وزيادة الدخل القومي إضافة لتحقيق التوازن في الأسواق المحلية حيث أن المنافسة هي قانون التجارة. وتقع الاهمية الكبرى للتشريعات التي تتناول المنافسة ومنع الاحتكار في أنها ليست أحكاماً خاصة بنشاط اقتصادي معين تهدف بل انها احكام عامة تهدف إلى تنظيم البيئة التجارية ونشاطاتها وممارساتها سعياً الى الحد من تجار تتركز بيدهم القوى الاقتصادية.

الفرع الثاني: أساليب التجارة الخارجية:

تتجلى أساليب التجارة الخارجية من خلال التكتلات الاقتصادية، حيث تشكل التكتلات الاقتصادية اليوم أهم المظاهر السائدة في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي، سنتطرق لبيان نشأة التكتل الاقتصادي، ومفهومه، الدوافع منه، ومن ثم نتعرَف على أهداف هذه التكتلات.

[11] **رعد حسن الصرن، (2000)**، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، ص 57.

[12] **د. حليف حسن حليف: (2010)**، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 152.

أولاً: نشأة التكتل الاقتصادي:

تعود فكرة إنشاء التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام حيث نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الالمانية قبل وحدة المانيا من ثم تلتها تكتلات أخرى كتكتل المستعمرات الانكليزية مع الدولة الأم التي عُرفت باسم التفضيل الامبراطوري (Imperial Preference). أيضا تكتل فرنسا ومستعمراتها وغيرها من التكتلات الأخرى[13].[iv]

واتسمت هذه التكتلات القديمة بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

فهذه التكتلات ليست بالظاهرة الحديثة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول منها النامية أو المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الحقبة الزمنية.

هذه التكتلات الاقتصادية ظهورها كان نتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جريئة لتحرير التجارة بين عدد من الدول حيث ظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الاوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل: "**مشروع مارشال**" الذي يهدف الى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية.

وقد كانت دول اوروبا أول من ساهم في إنشاء هذه التكتلات بسبب ما تعرضت له هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية وأصبحت دول منهارة و مدمرة اقتصادياً وعاجزة عن النمو ، فأدركت بأنه لا بد من تكتلها من جميع النواحي ، لإعادة بناء اقتصاداتها و مواجهة السيطرة المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأميركية و الاتحاد السوفييتي و مواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم و التكنولوجيا و من هنا تكتلت دول اوروبا الغربية و كانت هذه الدول صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجاً يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى ثم انتقلت ظاهرة هذه التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول ، حيث نشأت منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء

[13] **د. سامي عفيف حاتم: (1994)**، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الدار اللبنانية، القاهرة، ص 283.

منظمة "**الكوميكون**"، وفي المنطقة العربية تم إنشاء "**السوق العربية المشتركة**"، كما نشأت أيضاً اتفاقات اقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الاسيوية.

ثانياً: مفهوم التكتلات الاقتصادية:

أن مفهوم التكتلات الاقتصادية نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات الاقتصادية على أنها ضرورة ملحة ولا سيما في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم ساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي[14]

وتزامناً مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقاً من السبعينات من القرن الماضي والتي تمثلت في انهيار نظام "**بروتن وودز**" والتحول إلى نظام الأسعار المعوَّمة والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية مما أثر سلباً على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

بعد هذه الأزمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتدَّ التنافس بين الدول _خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية_ وهذا من أجل استحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

وسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعداداً لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم. [15]

---

[14] **الكوميكون: (1949)**، منطقة التعاون الاقتصادي لأقطار أوربا الشرقية، تأسست كرد على التكتلات الأوروبية في 25 ديسمبر عام 1949.

[15] **د. حميد الجميلي (1998)**، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ص 20.

وقد عرَّف الاستاذ (Bella Balassa) التكتلات الاقتصادية، بأنها: (عملية وحالة، فبوصفه **عملية**، فإنه يشمل الإجراءات والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا على أنه **حالة**، فإنه من الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية)[16]

وقد عرَّف الأستاذ سامي التكتل الاقتصادي، بأنَّه: (عملية إرادية من قبل دولتين أو أكثر يتم بمقتضاه إزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء لغرض الوصول إلى أهداف معينة) [17].

كما عرف الأستاذ ميردال التكتلات الاقتصادية، بإنها: (العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية، وذلك مع إعطاء فرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سيادتهم.

كما يعرف التكتل الاقتصادي، بأنه: (اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائداً إلى الاختلاف في هذه السياسات[18]

ومن وجهة نظر الباحث فيمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه: (عملية إرادية من قبل عدة دول بغية اندماج السيادات الوطنية أو اندحارها أمام مزايا الاستفادة المشتركة من خيرات الإقليم الجغرافي بما يزيل مختلف أنواع التمييز ويخلق كيان اقتصادي جديد).

---

[16] **بيلا بلانسا: (1994)**: نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 10.

[17] **د. سامي عفيف حاتم:** التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، المرجع السابق، ص 283.

18 **جاسر محمد:** التجارة الدولية، دار زهوان للنشر والتوزيع، الأردن، ص 25.

ثالثاً: الدوافع من التكتلات الاقتصادية:

ساهمت عدة دوافع على إنشاء التكتلات الاقتصادية وهذه الدوافع غايتها التغلب على العقبات التي واجهت الدول، ويكمن إجمال هذه الدوافع بالآتي:

(أ)_ دوافع اقتصادية: من خلال الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، فالتغيير الذي سيلحق بالهياكل الصناعية القائمة في هذه الدولة والمتسمة بالاستقرار ولمدة طويلة أيضا، والديناميكية الناجمة عن التغيير كرد فعل للتكتل ستحقق أثاراً إيجابية واضحة الأداء الاقتصادي بشكل عام وتكسبه المزيد من الفعالية وبالتالي تؤدي الى زيادة الإنتاج باتساع حجم السوق وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والادخار والنمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل [19].

(ب)_ دوافع سياسية: ترتكز هذه الدوافع في تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفق الهجرة، كذلك البلدان الصغيرة المنتمية للتكتلات تتهيئي لها البيئة الملائمة للقيام بالإصلاحات السياسية المحلية وتحسين قدرتها ومركزها التفاوضي والتأثير في السياسة العالمية للبلدان المتكتلة مجتمعة [20].

رابعاً وأخيرا: هداف التكتلات الاقتصادية: يهدف التكتل الاقتصادي إلى[21]:

- إزالة كافة أنواع التمييز وخلق كيان اقتصادي جديد من خلال إرساء التعاون الدولي الهادف إلى تحقيق الارتباط بين الوحدات الاقتصادية أو السيادات المختلفة مع احتفاظ كل منها بسماتها وخصائصها المتميزة.
- تعزيز السياسات الوطنية لزيادة القدرة التنافسية على مستوى التجارة الخارجية.

19 **د. محمد توفيق عبد الحميد:** العولمة والتكتلات الاقتصادية، إشكالية للتناقض أم التضافر في القرن الحادي والعشرين.

[20] **د. حليف حسن خلف: (2010)**، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 459.

[21]) **د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي: (2010)**، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 471 و472.

- جعل الاستثمار القوة الدافعة للتجارة وتنميتها وتطوير القدرات والإمكانيات لإيجاد الملائمة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.
- اعتماد سياسة التصدير من أجل فتح أسواق جديدة.
- توفير الدعم للمؤسسات لتسهيل دخولها في أسواق التكامل عبر الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.
- إمكانية مواجهة الإغراق والتدابير الوقائية.
- استغلال المزايا النسبية للدول بشكل متكامل وتعويض نقاط النقص والقصور في إطار اقليمي قبل التوجه إلى مصادر خارج الإقليم مما يكسب الإقليم قوة إضافية في إطار تفاوضي على الصعيد الدولي أو في منظور العملية التجارية المباشرة والقدرة على التأثير في توجهات السوق العالمية.

7- الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال ما سبق ذكره نجد أن التجارة الخارجية جاءت استجابة لما يحدث من تبدلات بالغة في الاقتصاد الدولي، وما واجهته الدول النامية من تحديات على الصعيد الاقتصادي تتمثل بمحاولة الدول الصناعية الرأسمالية بإحكام سيطرتها على الأسواق الدولية وفرض هيمنتها على بلدان العالم النامي تحقيقاً لمصالحها على حساب مصالح الشعوب الأخرى لذلك كان لابدّ من:

- ان تتفق الدول النامية مع بعضها لتجد لنفسها أشكالاً من التعاون لتطوير اقتصاداتها.
- المبادرة لعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية والدخول في تكتلات اقتصادية لتفعيل التبادل التجاري فيما بينها.
- تفعيل دور اتفاقية منطقة التجارة العربية المشتركة وإنجاحها وصولاً إلى تكامل اقتصادي عربي أكثر تقدماً وتطوراً.
- تخصص كل دولة من الدول في إنتاج السلع الي تمتاز بها وتصدير الفائض إلى الدول الأخرى مما يساهم في استغلال أفضل للموارد وتنوع الانتاج وزيادة التنافسية.
- اعتماد سياسات فعالة من اجل فتح أسواق جديدة وإرساء التعاون الدولي لتحقيق الارتباط بين الوحدات الاقتصادية للدول.

8- المراجع باللغة الإنكليزية:

1-DR. Maher Malandy: International economic law, what is international economic law and its content.

2-DR. Mahmoud Younes: Foundamentals of international trade.

3-DR. Hamdi Abdel Azim: The Economics of international trade.

4-DR. Nedaa Mouhammed Al-sous: Foreign trade, Arab Community Library.

5-DR. Saeed Ehsan: Techniques of foreign trade.

6-DR. Talib Muhammad Awad: International Trade.

7-DR. Raad Hassan Alsarn: Fundamentals of international trade, from adsolute advantage to globalization.

8-DR. Sami Afifi Hatem: Recent Trends in international economics and international trade.

9-DR. Haleef Hassan Khalaf, Economic globalization.

10_ DR. Haifa Abd al-Rahman Yassin al-Tikriti: Mechanisms of economic globalization and its future effects on the Arab economy.

11-The Comecon**:** Eastern European Economic Cooperation Zone.

9- المراجع العربية:

(1) **المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (2009)** التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي الإقليمي، حسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد (31) شهر أذار ص 1 و2

(2) **د. محمود يونس: (1993)**، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ص 12

(3) **د. حمدي عبد العظيم: (2000)**، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، ص 13

(4) طالب محمد عوض: (1995)، التجارة الدولية_ نظريات وسياسات، نشر يدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ص14.

(5) رعد حسن الصرن، (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، ص 57.

(6) **د. حليف حسن حليف: (2010)**، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 152.

(7) د. سامي عفيف حاتم: (1994)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الدار اللبنانية، القاهرة، ص 283.